رئيس الوزراء في مؤتمر صحفي:

من يعتقد أن الإصلاح يجري فقط في جانب الأسعار فهو غائب عنا كلياً

الحكومة ستدفع قريباً إلى مجلس النواب بقوانين تخص التعرفة الجمركية والذمة المالية واستراتيجية الأجور

الزيادة في الأسعار لن تتجاوز ٧٪ والعملية محسوبة بصورة دقيقة

الاستثمار في الصناعة والسياحة والأسماك هو البديل عن تناقص النفط

بنك التسليف الزراعي سيتحول إلى بنك التنمية الريفية .. وتعديلات أساسية في قانون السلطة المحلية

اللامركزية موضوع جوهري وأساسي ويسير باتجاه مباشر نحو قضية الفساد

■.. صنعاء/سبأ..

جدد الأخ عبدالقادر باجمال رئيس مجلس الوزراء، على أن الإصلاحات الاقتصادية والإدارية عملية متكاملة ، تشمل إصلاح الأجور والنظام المالي والضريبي والجمركي والاختلالات السعرية، وإعادة الهيكلة ومراجعة كل منظومة الدولة ووظائفها وتوسيع اللامركزية المالية والإدارية .

وقال الأخ رئيس الوزراء في المؤتمر الصحفي الذي عقده أمس بمبنى رئاسة الوزراء وحضره ممثلو أجهزة الإعلام والصحافة المحلية ومراسلو وسائل الإعلام والصحف ووكالات الأنباء العربية والأجنبية، إن الإصلاحات الجديدة تلبي توجهات تعزيز السلطة المحلية واللامركزية المالية والإدارية في البلاد، ومتطلبات انضمام اليمن إلى منظمة التجارة العالمية، كما تخدم توجه الدولة لجذب الاستثمارات إلى المناطق الصناعية، المزمع إقامتها في كل من الحديدة، وعدن، والمكلا.

وعرض الأخ عبدالقادر باجمال الإنجازات المحققة على صعيد الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية والمالية ، التي تنفذها الحكومة منذ مارس ١٩٩٥، خاصة على صعيد ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي، واستقرار سعر الصرف وانخفاض التضخم وزيادة الاحتياطيات من النقد الأجنبي .

وفيما أعاد الأخ رئيس الوزراء إلى الأذهان الأوضاع الاقتصادية قبل عشر سنوات، عشية بدء الإصلاحات الاقتصادية ، حيث كان التضخم عند حوالي ٧٧ بالمائة، وعجز الموازنة حوالي ١٧بالمائة، والبطالة ٣٣ بالمائة، والمديونية عند حوالي ١١ مليار دولار.. ذكر أن العجز أصبح بعد إجراء الإصلاحات الاقتصادية منتصف ٢٠٠٤م، بين ٣ إلى ٣٫٥ في المائة، وصار التضخم بين ٨ إلى ١٠ في المائة ، وانخفضت البطالة إلى حوالي ١٧٫٥ في المائة من ٣٣ بتصنيف دقيق جداً، وانخفض الدين الخارجي من ١١ مليار إلى أكثر من النصف .

واثقون من إقتصادنا

وفي ما يتعلق بعلاقاتنا الخارجية ،قال رئيس الوزراء: أن الاقتصاد الوطني كان غير قادر على استيعاب أكثر من ٢٨ مليون دولار في السنة للبنك الدولي، وكان هناك عجز حقيقي في الأداء الاقتصادي وفي الإدارة الاقتصادية.. لافتاً إلى أن القدرة الاستيعابية للقروض والتمويل الخارجي أصبحت اليوم كبيرة جداً، وتضاعفت إلى نحو عشرين .. فثقتنا بالاقتصاد هي ثقة الآخرين بنا.

وأوضح أن الإصلاحات السعرية للديزل كانت مقررة منذ منتصف ١٩٦٩م، بحيث تقفز من ثلاثة ريالات إلى تسعة ريالا، يعني ٢٠٠بالمائة في عشية رمضان ١٩٩٦م.."وكنت حينها في لاهاي جاءني تلفون بأن فخامة رئيس الجمهورية أمر بخفضها من ٢٠٠ في المائة إلى ١٠٠ في المائة، ورأى انها شيء يمكن تقبله من الناس.. ودخلنا في معركة شديده مع البنك الدولي ومع المانحين حول كيفية تعويض ما تم تخفيضه.. وكان الأمر واضحاً تماماً بالنسبة لنا اننا نضغط باتجاه النفقات الاستثمارية.. لا نستطيع أن نخصم مرتبات الناس.. لأن شعار "تخفيض الراتب واجب.

على كل حال بعدها مباشرة مضينا في زيادة القدرة الاستيعابية وترافق مع هذا زيادة الثقة في الاقتصاد من حيث سرعة القدرة على تكوين الاحتياطيات النقدية وهذا الامر ساعدنا على تعويم العملة بثقة مطلقة ولم يحدث اهتزاز كما حدث في كثير من البلدان ، عندما جرى تعويم العملة وتحريرها حيث قفزت مباشرة الى ٥٠٪ بل الى ١٠٠٪ في بعض الدول ،لأن الأساس الذي بواسطته تردم الفجوات بين العملة ، بسعرها الرسمي وسعرها في السوق كان غير موجود في تلك البلدان بينما نحن انطلقنا من نهج حقيقي وواقعي جداً.

واضاف رئيس الوزراء : في نهاية المطاف استقر سعر العملة وهذا ايضاً ضمن الاصلاحات التي أجريناها، لأن العملة إذا انهارت هي الكارثة الكبيرة، لتأثيرها المباشر على أسعار السلع والخدمات المختلفة.. معيداً بهذا إلى الاذهان الحالة الارجنتينية التي انهارت معها الأسعار إلى مستويات متدينة للغاية قبل الإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الارجنتين بقيادة الرئيس كارلوس منعم.. حيث ساهمت تلك الإصلاحات في عودة قوة عملة البلاد واستقرار أوضاعها الاقتصادية في ظل التفاف جماهيري ارجنتيني واسع.

واستطرد: في نهاية فترته الرئاسية خرج الشعب يطالب بتعديل الدستور ليبقى منعم مرحلة ثانية.. ووجدوا ان الاصلاح فعلاً انقذهم من عملية الانهيار.

عناصر الإصلاح مترابطة

وأشار الأخ عبدالقادر باجمال، إلى أن عناصر الإصلاح مترابطة ، وقال: إذا كان أحدنا يعتقد أن الاصلاح يجري فقط في جانب الأسعار فهو غائب عنا كلياً.. فعناصر الإصلاح كلها مترابطة مع بعضها البعض، وتتضمن هذه العناصر: استراتيجية وطنية للمرتبات والأجور، وهي مهمة وضرورية جداً من أجل أن يكون لدينا هيكلية حقيقية للأجور تنسجم فيها بدرجة أساسية القاعدة الأولى لما يسمى بمرتب الحد الأدنى.

وأضاف: نحن نحتاج الى أن نزيد هذا الحد الادنى الى نقطة فوق العشرة آلاف، بحيث يتراوح الحد الأدنى للأجور بين (١٢٥٠٠ ريال فأكثر) حيث تتقاضى الشريحة العليا في المرحلة الأولى بين ٤٠ إلى ٥٠ ألف ريال ،وفي المرحلة الثانية يرتفع من (١٤٥٠٠) ريال إلى نحو ٧٠ ألف ريال، ثم المرحلة الثالثة ستنطلق من (١٦٥٠٠) إلى ٨٠ ألف ريال وهكذا .. أي أن كل واحد يأخذ نصيبه في درجات السلم الموجودة، سواء كان من آخر سلم في المجموعة الخامسة إلى أول سلم في المجموعة الأولى، وبالتالي ستتوازن الحقوق بشكل معقول جداً.

وفي ما يتعلق بالشق الثاني من الإصلاحات، المرتبطة بالمنظومة المالية وبدرجة أساسية الجمارك، قال رئيس الوزراء، انها محكومة بثلاثة أشياء، أولها القدرة على إقامة منظومة تجارية وجمركية مع الجوار ، لأن الجوار هو الذي ستتدفق اليه منتجاتك وتتدفق إليك منتجاته أو حتى عبر الترانزيت ،وثانيها يتعلق بمتطلبات دخول اليمن في منظمة التجارة العالمية، فيما يقوم الثالث على حماية الصناعات الوطنية

وهذا امر مهم جداً، لأن الصناعات التي نحن مقدمون عليها في المناطق الصناعية المزمع إقامتها في كل من الحديدة، عدن، والمكلا، ستحتاج فيما تحتاج اليه، الى حماية منتجاتها حتى يكون هناك إقبال كبير على الاستثمار فيها، وبالتالي توسيع قاعدة العمل وامتصاص جزء من العمالة .

وفي ما يخص الضرائب فهي موجودة ، نحن الآن ندرس ضريبة المبيعات ثم مجموعة الضرائب الاخرى، ولكن الاهم من هذا كله هو تماسك المنظومة الضريبية ،لأن منظومتنا الضريبية غير متماسكة حالياً .

وتناول رئيس الوزراء العلاقة الوثيقة بين الإصلاحات الشاملة واتجاهات تطوير تجربة السلطة المحلية وتعزيز اللامركزية المالية والإدارية، وقال: إن السلطة المحلية تمثل حجر الزاوية في التقدم الاقتصادي والاجتماعي وبناء الدولة، وهي تمثل ايضاً بعدا سياسياً وانسانيا كبيرا لمسألة إدارة الدولة ودور الشعب ومشاركته فيها .

وفيما أشار إلى قصر عمر تجربة السلطة المحلية في بلادنا ، شدد على أهمية تطوير هذه التجربة أفقياً ورأسياً في داخلها، بالارتكاز على جماهيرها وعلى قواعدها وعلى علاقاتها الداخلية.. وقال: إن السلطة المحلية التي تمثل دوماً عملية اللامركزية الإدارية والمالية، هي الأنفع لنا ولأجيالنا لكي يتعلموا بدءا من القرية وانتهاءا بالعاصمة كل مفاهيم الحكم، وهذه ستجنبنا البيروقراطية والفساد.. إذ يكثر الفساد في المركزية، وتحديداً في المراجعات، وفي تركز القرر في إدارة واحدة، وفي طوابير البشر مع معاملاتهم في العديد من الجهات المركزية ذات العلاقة بالسلطة المحلية .

وشدد رئيس الوزراء على ضرورة تجفيف منابع الفساد المالي أينما وجدت، سواء على المستوى المركزي أو المحلي، والتي اعتبر أنها الخميرة الحقيقية للفساد.

وقال: علينا أن نذهب بعيداً الى ان موضوع اللامركزية هو موضوع جوهري وأساسي ويسير باتجاه مباشر نحو قضية الفساد كمهمة مباشرة ،فكل من تمسك بمجموعة كبيرة من الصلاحيات في المركز إنما يعطي بموقفه هذا إلى أنه ينوي نية سيئة .

الهيكلة ستشمل العديد من الوزارات

وحول إعادة الهيكلة قال باجمال: أن الهيكلة جارية لعدد من الوزارات، منها الاعلام والمالية والنفط والمعادن والخدمة المدنية والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، فيما هناك عدد آخر من الوزارات في طريقها إلى الهيكلة.. مضيفاً أن ذلك لا يعني التوقف عند هذه الوزارات، ولكن الأمر يتطلب المضي بشكل مدروس ومتكامل، بما في ذلك دمج وزارات مع بعضها البعض ودمج مؤسسات مع بعضها البعض، وإلغاء وظائف لبعض المؤسسات، أو إضافتها إلى مؤسسات أخرى.. أي أننا نراجع كل منظومة الدولة ووظائفها في إطار الإصلاح الشامل الذي ننشده.

وكان الأخ عبدالقادر باجمال قد رحب في بداية المؤتمر الصحفي، الذي حضره الإخوة: أحمد محمد صوفان نائب رئيس الوزراء وزير التخطيط والتعاون الدولي، وحسين العواضي وزير الإعلام، وحمود خالد الصوفي وزير الخدمة المدنية والتأمينات، برجال الصحافة والإعلام وحثهم على توخي الحقيقة وليس سواها.. وقال: أرحب بكم في هذه القاعة التي نستقبل فيها ولأول مرة رجال الصحافة كما لم نستقبل أحدا من قبل، ونحن حريصون كل الحرص أن تكون صلاتنا حميمة وأن تكون علاقاتنا ذات مصداقية، وأن نسعى جميعاً للبحث عن الحقيقة وإيضاحها وتقديمها الى الناس بشكل لائق كجزء من عملية بناء الوعي الاجتماعي والسياسي والثقافي.

وأضاف: عندما دعينا إلى هذا المؤتمر الصحفي، إنما دعينا اليه لكي نقول أنه بدون حركة للأمام تصحيحية او اصلاحية او تثويرية او غيرها من الحركات التي يقوم بها الانسان الفرد، ناهيك عن الجماعة أو الحكومات، فإنه من غير الممكن للحياة أن تتجدد وللأوضاع أن تستقيم على نحو أفضل .

علينا مراجعة أمورنا لكي نتطور

واضاف: إن الحياة تتجدد وأننا محتاجون ان نراجع اوضاعنا، وأن نصلح من أمورنا ، وان نطور من أساليبنا ونماذج عملنا ، مستعرضاً مبررات الإصلاحات الاقتصادية التي تبلورت منذ إعادة تحقيق الوحدة المباركة وقيام الجمهورية اليمنية، التي أعتبرها أكبر عملية إصلاح في التاريخ اليمني المعاصر.

بعد ذلك أجاب رئيس مجلس الوزراء على اسئلة الصحفيين.

وحول الجهود الحكومية لاجتثاث الفساد وتجفيف منابعه، قال باجمال: مامن شك على الاطلاق ان اي تغيير او إصلاحات او تعديل الى الامام يجد مقاومة من القديم، وهذه هي طبيعة الأشياء، وفي حياتنا كلنا نقاوم الجديد مقاومة غير عادية ما بالك ان هذا الجديد هو القضاء على الفساد، وما بالك ان هذا الجديد هو مهاجمة هذه البؤر وهؤلاء "العتاولة" ،ولهذا اقول إننا لسنا وحدنا نخوض المعركة في الحكومة بل نخوضها بكل الضمائر وبكل التوجهات التي كلنا صادقون معها ، من القيادة السياسية إلى القيادة الحزبية إلى القيادة الحكومية، وبالتالي الاتفاق الحقيقي مع الكل وليس مع رئيس الوزراء أو وزير بعينه أو صحفي بل سنقف كلنا معه انتصاراً للحقيقة ومن اجل الاصلاح وردم الفجوات والاختلالات الموجودة .

وفي رده على سؤال حول الانخفاض المتوقع في إنتاج النفط ، والسياسات الحكومية البديلة لتنويع مصادر الدخل القومي قال الأخ رئيس الوزراء : منذ سنتين وجدنا انفسنا أمام وضع نقص في انتاج البترول بحوالي (١٨) مليون برميل في العام .. طبعاً (١٨) مليون هي انتاج يومين من إحدى الدول ، لكن اليمن وضعها هكذا .

والاكتشافات اليمنية النفطية موجودة ولكن الطابع العام للتكوينات الجيولوجية في اليمن هي تكوينات حديه ، عندنا اكتشافات لكن هذه الاكتشافات نتوقع ان لا تكون سريعة ، ونتوقع ان تكون متواضعة او ما يسمى هامشية ، وبالتالي من هنا كان لدى مجلس النواب ولدى الحكومة ايضاً برنامجهما الذي يقول بضرورة البحث عن مصادر أخرى جديدة للاقتصاد الوطني وأهم هذه المصادر تطوير الصناعة والأسماك والسياحة .. أما الزراعة فوضعها ايضاً سيء من ناحية المياه كما تعلمون .

وفي رده على سؤال بشأن ما يتردد عن انعكاسات الإصلاحات السعرية ، قال الأخ رئيس الوزراء : بالنسبة لموضوع الاصلاحات وآثارها الاجتماعية ، انا لاحظ أن هذه قصه عملتها بعض الصحافة ، بأن هناك جرعة .. طيب هذا يعني أن هناك مرضاً ، والمرض يحتاج الى ان نتجرع له الدواء ومن الدواء ماهو مؤلم والصبر ايضاً ضمن هذه الأدوية والكي ضمن هذه الادوية ، الكي هو العلاج القديم .

وفي حقيقة الامر أن كلمة جرعة هي كأنها مثل الفزاعة طرحت على الناس لأجل إخافتهم ، ونحن نريد الناس أن يفهموا شيئاً واحداً : انه ليس على المدى الطويل بل على المدى القصير سوف يرون الى أي مدى هذه السياسة الاقتصادية بما فيها السياسات السعرية المتوازنة ستؤدي الى تحسن في حياة الناس لأن أسعار المشتقات لن تخرج هكذا وحدها بل سيكون لها تعديل رئيسي .. التعديل أولاً سيكون في الجمارك ، بحيث عندما نقوم بتخفيض الجمارك من ٢٥٪ الى ٥٪ معنى هذا إنني عوضتك في السلعة التي كانت محملة بـ٢٠في المائة حولت إلى ٥ في المائة.. وهذا تعويض ، علماً بأن النفقات المنزلية في أعلى صورة لها من صور الشريحة التي ممكن تتأثر تأثراً مباشراً لن تزيد عن ٧ في المائة .

في النفقات المنزلية دعونا نتصور كم نسبة الزيادة في شوية بصل وطماط وثوم بعد خلطها بالرز والسمك مثلاً.. لن يزيد هذا كله في أي تعديل سعري عن ٧ في المائة محسوبة حسابا دقيقا جداً جداً .

الزيادة السعرية على المزارعين ٣٪

وعلى مدى سنة قمنا بمراجعة الاصلاحات فرجعنا ندرس أكثر فأكثر اعطينا نفسنا دراسة أكثر ،وجدنا أن تأثير أي زيادة سعرية على الديزل لصغار الفلاحين لن يزيد على ثلاثة ونصف في المائة، وقد تكبر هذه النسبة لدى كبار المستهلكين للمادة ومن هؤلاء جاءت المقاومة للإصلاحات، خاصة أصحاب ٣٠٠ و٥٠٠ فدان الى آخره، اي الناس المبحبحين والذين يستنزفون الماء، والماء الآن يتململ في كثير من المناطق للأسف نحن لسنا من خارج اليمن، جئنا وعندنا ناس فقراء من أهلنا ومن أصدقائنا ومن قرانا ومن معارفنا، نحن جئنا من أجل ان نصلح الوضع وليس من أجل ان نتركه سائباً هكذا لينهار ،تذهب الاموال كلها الى فئات محدودة وانتم تعلمون هذا كله .

وفي ما يتعلق بالتنافس على تقديم مختلف الخدمات الملاحية في ميناء عدن ، أوضح أن ميناء عدن تعرض لجملة من المشكلات تبدأ بمشكلات إدارية ثم إرهابية ثم حرب إقليمية، وليس معقولاً أن يظل ميناء عدن بيضة مصانة ولم تنكسر.. انكسرت في حادث / يو أس كول/ و/ليمبرج/ وحوادث إرهاب وخطف وقنابل ،فكيف تريدون من ميناء عدن أن يكون جذاباً في هذا الوضع؟!!

الآن استقرت الأوضاع ولكي يكون جذاباً أكثر فأكثر هناك قرارات اتخذتها الحكومة في إدارتها لهذه المسألة بشكل واضح.. وحالياً هناك تسع شركات تتنافس على إدارة الميناء، وهناك شوية شد وجزر حول استيفاء هذه الشركات للشروط المطلوبة.. ونحن نريد الشفافية الكاملة في هذا الموضوع.. واتخذنا قرارا بأن يتنافس الجميع ضمن الشروط التي وضعناها حتى نكون شفافيين وحتى نكون في بعد عن اللغط .. لماذا أبعدتم هذا أو طلعتم ذاك.. الشيء الآخر ، إن أي إشكالات فنية في أي من الخدمات المقدمة للميناء،

فقد اتخذ مجلس الوزراء قراراً يمنع بموجبه أي احتكار للخدمات في الميناء ومن يريد ان يتقدم لينافس فليتقدم ونعطيه ترخيصا بذلك وسنحاسب الذين رفضوا ، ولهذا اقول ان فلسفة الاصلاحات الاساسية تقوم على أساس عدم الاحتكار، وحرية التجارة، والمضي قدماً في نظام رأسمالي واضح للناس كلهم .

سنتقدم قريباً إلى مجلس النواب بأربعة قوانين

وحول خطوات الإصلاح بعد إقرار مجلس النواب لمشروع الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠٠٥م، قال ستدفع الحكومة إلى مجلس النواب بثلاثة الى اربعة قوانين رئيسية، القانون الأول موجود عندهم، والقانون الثاني للجمارك موجود عندهم، والقانون الثالث قانون الذمة المالية سيعاد اليهم، والقانون الرابع هو الاستراتيجية الوطنية للمرتبات والأجور.. وهي قوانين بحاجة إلى إقرار من قبل المجلس.

كما أن هناك قرارات ستتخذها الحكومة، ومن هذه القرارات مثلاً زيادة رأسمال بنك التسليف الزراعي، الذي سيتحول إلى بنك التنمية الريفية ،وسيتزامن ذلك مع تعديلات اساسية في قانون السلطة المحلية.. وقانون السلطة المحلية من المهم أن يكون ملبياً فعلاً لتوجهاتنا في تفويض السلطة ،وربما نبدأ بأربعة أشياء.. ففي كل مديرية سنعمل حركة سريعة وعاجلة وضرورية حتى تستقيم السلطة المحلية تزامناً مع القوانين الجديدة.. بحيث يكون مدير عام المديرية وفقاً للقانون جامعياً، هذا واحد.. وأن يكون مدير الأمن بالمديرية بمستوى علمي محدد وليس له انتماءات معينة ، ثم الحاكم ومدير التعليم .. هؤلاء الأربعة ينبغي أن نصحح وضعهم من المديرية إلى الأعلى، لأن أساس السلطة المحلية هو الوحدة الإدارية في المديرية وليس في المحافظة .

وفي معرض رده على سؤال يتعلق بالاستحقاقات اليمنية للانضمام إلى مجلس التعاون الخليجي وأبعاد التجمع اليمني الأفريقي، قال رئيس الوزراء: في ما يتعلق بمجلس التعاون الخليجي، فمن قبل ٢٤ سنة نحن ندرك تماماً إن هذا المجلس قام في ظل ظرف معينة وفي زمن معين، ذلك الظرف وذلك الزمان لم يعودا من اليوم لا من حيث محاور القوى الموجودة في المنطقة إذ ظهر محوران رئيسيان وهامان هما الثورة الايرانية والوحدة اليمنية.. صورة متغيرة تماماً عن ذلك الوضع الذي كنا عليه، ولا من حيث محور القوى العظمى، فبعد انهيار الاتحاد السوفيتي لم يعد هناك قوتان عظميان أي أن البناء الدولي والبناء الاقليمي تغير في مضامينه وفي أشكاله، وبالتالي هذا يعني ان مجلس التعاون الخليجي بالمقابل ينبغي أن يواكب وضعاً جديداً ومتغيراً.. ولقد انهار أيضاً خلال هذه الفترة كثير من الامبراطوريات، بل انهار كثير من الافكار وتصدعت، واصبحنا امام فكر آخر جديد ينطلق من مفاهيم جديدة للأمن ولاستقرار والاقتصاد والسياسة وحقوق الانسان، ولنظم الحكم.. لكل من هذه الاشياء التي أصبحت جوهر هموم البشرية كلها.. اليمن في المقابل لازم تتغير وتتغير بانطباعية جديدة بمفهومها الجديد، بالاضافة الى مفهوم الآخرين.. ماهو مفهوم الآخرين؟ مفهوم الآخرين انهم هم ايضاً بدأوا يتساءلون، وتحديدا في أوساط المثقف الخليجي.. بعد احداث ١١ سبتمبر، ما الذي حصل حتى هذه اللحظة، سنبحث جميعنا ونطالب انه في يوم من الايام لابد ان نكون منضمين ليس لواحد فقط من التجمعات الاقليمية ولكن لأكثر من تجمع اقليمي ،لأنه مالم يقم هذا التجمع لمصلحة معينة فلابد للطرف الآخر من البحث عن مصلحة معينة.. الخليج لم يكن مسئولا عن أمن البحر الاحمر، ستكون اليمن والسعودية والسودان واريتريا وجيبوتي الأردن مسئولة عن البحر الاحمر.. هذا مهم جداً، وبالتالي ولابد ان اليمن، وهو عند هذه القابلية بين خيارين في الجزيرة العربية تطل من هنا على الخليج وتطل من هنا على البحر الاحمر، فإنها عندها كاريزما معينة في سياسة المنطقة لابد ان تستخدمها وهذه تزيدها كاريزمية الرئيس علي عبد الله صالح وجاذبية السياسات الوسطية الموجودة في اليمن.. هذه الوسطية تعمل أيضاً جاذبية خاصة ، كوننا قادرين على ان نعيد صياغة بعض الاوراق بالمشاركة مع الآخرين أو ننصح هنا ونفيد هنا وهناك، لكن الفائدة الحقيقية بالنسبة لنا ان تقوم منظومة بالجزيرة العربية وممكن تضم العراق ،فهذا مفيد جداً ما في شك ان الوحدات الاقليمية مفيدة جداً، وقلنا اكثر من مرة أننا لا نستطيع ان نذهب للعولمة إلاّ عن طريق الاقلمة .

وفي معرض رده على سؤال يتعلق بزيادة اسعار المشتقات النفطية، قال رئيس الوزراء، اولاً الحديث عن ارتفاع المشتقات النفطية في اليمن يشكل عنصراً ضئيلاً جداً من الحديث عن ارتفاع مواد ومشتقات المواد في العالم.. الصين حازت على عقود تساوي ثلاثين في المائة من عقود القمح و٣٠ في المائة من عقود الحديد ويمكن ٣٠ في المائة من عقود الغاز والنفط.. المواطن الصيني القديم أيام ماوتسي تونغ، وليس المواطن الصيني اليوم، الذي يدخل في عاصمته ٢٦ ألف سيارة جديدة تنزل إلى بكين، وهذه تحتاج بترول يوميا.. تصوروا انه كان موجات من الدراجات الهوائية ، التي لا تحتاج للبترول ، واليوم أصبحت الصين مستهدفاً رئيسياً لمواد رئيسية ولاسباب انهم ليسوا فقط لانهم مستهلكين رئيسيين وكبار بل لأنهم ايضا يبحثون عن تخزين استراتيجي للصين، ولهذا ارتفع الطلب على المشتقات النفطية وارتفعت اسعار النقل وارتفعت أسعار الحديد . ومن الصعب ملاحظة هذه المسألة بشكل يومي ، لكن منظومة العملية الرأسمالية تكيف بعضها بعضا في كل العملية بيعا وشراء واستهلاكاً.. ناس يخرجون من استهلاك هذه المنطقة ويدخل آخرون في العملية الرأسمالية.. هكذا هي المسألة قانون موضوعي ينبغي التكيف معه .

نتائج الإصلاح بارزة للعيان

وعما حققه الإصلاح الاقتصادي حتى الآن، أوضح عبدالقادر باجمال : لدى الناس بصر وبصيرة، وانا متأكد من هذا ، كل نتائج الاصلاحات الاقتصادية ستجدونها في الطرق ، في الاتصالات ، في الجامعات.. وسنعطي امثلة: أنجزنا من الطرق خلال ست الى سبع سنوات ما يساوي مرتين من الطرق التي بنيت خلال أربعين سنة واحسبوها ، والحسبة بيني وبينكم بالالاف.. هذه الطرق جعلتنا نرتبط بالعالم كله ، ثانيا في الاتصالات ٢٠٠١م عندنا ٢٨٠ الف خط فقط، اليوم عندنا مليون في سنوات بسيطة ، كان عندنا في عام ٩٥م جامعتين، اليوم عندنا ثمان جامعات حكومية وسبع جامعات اهلية، اصبح عندنا خمس عشرة جامعة.. نفس الشيء في قطاعي الكهرباء والصحة ، تعلمون عندما انفتحنا على العالم لم يعد قطاع الصحة بيد الدولة، بل صار هناك عدد كبير من المستشفيات الآن تبنى باستثمارات عربية ودولية.

كان عندنا مطار في عدن وأنشأنا مطارا جديدا، وآخر في سقطرى، وأنشأنا ميناء للحاويات.. هذه كلها من أين جاءت؟!!

جاءت من هذه العملية الاقتصادية الإصلاحية الكبيرة التي عملت ترابطاً ومكنت من بناء شبكة الطرق والمستشفيات وغيرها.. من رأى عدن بعد حرب ١٩٩٤م لا يمكن ان يصدق ان هذه عدن اليوم، ولا المكلا.. المكلا تبنى اليوم على مدى اربعين كيلو متراً من البناء غير المعقول .. من يرى عدن بالموتيلات والفنادق والشاليهات وغيرها .. يتذكر قبل ذلك الوقت انه لم يكن هناك سوى الساحل.

وفي رده على سؤال بشأن رفع الدعم الحكومي على المشتقات النفطية، وعما إذا كان سيذهب لصالح عامة الناس وسيحد من الفساد ، قال رئيس الوزراء: نعم ستتوجه الاصلاحات ضد الفساد اردناها أم لم نرد، ويجب ان تتوجه ضد الفساد ، والدليل على ذلك ان القمح الذي كان محصورا في أيد معينة في سنوات سابقة، أصبح اليوم متنوعا وهناك ما لايقل عن ١١ نوعا من القمح الموجود في السوق وانخفض الاستهلاك الاستيرادي بحوالي ٣٠ في المائة، بل ان في حضرموت انخفض استيراد الارز بحوالي ثلاثين إلى أربعين في المائة، مع أن حضرموت مستهلك رئيسي للأرز، لسبب بسيط انه منع الآخرين أن يهربوا هذه المادة الى الخارج.. اليوم هناك تنوع في السوق، إذ تستطيع ان تشتري قمح أمريكي /٢٨٠٠ ريال/ وقمح هندي /١٧٠٠ريال/ بسبب الحرية الاقتصادية التي ينبغي ان تكون واضحة، التي يجب ان تكون من حرية الانسان ، التي فطره الله عليها.. وإذاً.. لا نستطيع ان ننظر إلى المسألة بشمولية موقع الصحوة نت أو الثوري نت.. بل يجب ان نكون أحرارا غير مقيدين بالأيديولوجيا .

صححنا أكبر فساد في حياتنا

ورداً على سؤال حول الإجراءات التنفيذية بشأن مكافحة الفساد، أوضح رئيس الوزراء: إن هذا الأمر ليس صحوة من عندنا او يقظة او نهضة او ثورة ، بل هي في ضمائرنا منذ ان قامت الوحدة اليمنية، إذ صححنا اكبر فساد في حياتنا وهو التشطير.. هل تأخرنا عن هذه المهمة التاريخية؟ لم نتأخر عنها.. وكان أعظم فساد حرب ١٩٩٤م .. فهل تأخرنا نحن وقوى الشعب الخيرة ان نخوض معركة ضد فساد الانفصال؟ لم يتأخر أحد على الاطلاق .. ولهذا ليست مسألة مهاجمة الفساد وأضراره مسألة حديثة وجديدة إطلاقا، وهي مسألة تاريخية في عمق التاريخ المعاصر لليمن الموحد .

ورداً على سؤال حول أهداف الحملة الإعلامية الحكومية ضد مناهضي الإصلاحات أجاب باجمال قائلاً: هي دفاع عن النفس ودفاع عن الحقيقة ودفاع عن الناس ودفاع عن المستقبل ودفاع عن التنمية .

وفي معرض رده على سؤال بشأن الآثار المتوقعة للإصلاحات السعرية على أسعار السلع الغذائية والاستهلاكية والخدمات، أوضح رئيس الوزراء، أن لدى الحكومة دراسة علمية ميدانية ، خلصت إلى أن ارتفاع التكلفة التقديرية للطماطم على سبيل المثال، سيكون ٣٫٧ ريال، للبطاطس ٦٫٢ ريال مثلا.. وعند مستوى معين قد يكون أقل هذا المستوى الأعلى ، العنب ١٠ ريالات هذه فقط من دراسة موجودة.

صرفيات الاستهلاك المنزلي ، قلنا انها ستتراوح بين ٦ – ١٥ في المائة بحسب الاسرة ، لكن ستستقر عند متوسط لايزيد عن ٧ في المائة.. وبهذا اقول ان المبالغة الكثيرة، استخدمت كفزاعة للناس وكشكل من اشكال المادة السياسية أكثر منها مادة اقتصادية ، ومع ذلك فالذين يتحدثون عن الفلاح المسكين وعن حالته ، قلت انه لن يزيد أكثر من ثلاثة ونصف الى خمسة، وانا ساعطي لهذا الفلاح فرصاً جديدة، ساعطيه شبكة ري حديثة بخمسين في المائة من سعرها، ستنعكس شبكة الري على قلة استخدامه للماء، وهذه فائدة وطنية لنا جميعا .. وثانيا قلة استهلاكه للديزل وبالتالي تلاشى مشكلة كلفة الانتاج، لاني اعطيته خمسين في المائة وساعطيه الفسائل الجديدة لكل المنتجات الموجودة عنده اذا كان فسيل يكلفني ٣٠ دولاراً ساعطيه بـ ١٥ دولاراً.. هذا الفسيل الذي سيطلع منه عدة فسائل بعد ذلك يستطيع ان ينتجها .

على سبيل المثال عندنا مشكلة (الدوباس) التي تصيب النخيل ، وحشرة أخرى تؤثر على النخيل.. ولكن الفسائل الجديدة للنخيل التي جلبناها مبرأة من كل مرض، لأنها غير مستنسخة .. ساعطي الفلاحين هذه الفسائل بخمسين في المائة من قيمتها.. كما أن هذه الفسائل تتميز بأنها ستنتج بعد سنتين على العكس مما كان في الماضي، حيث تنتج النخلة بعد سبع سنين من غرسها.

المخطط الآخر المرافق لهذا كله، كما وجه فخامة الاخ الرئيس أن نعمله، هو جذب قطاع واسع من الشباب لكي نمتص البطالة إلى هذه القطاعات الواسعة في انتاج الأعلاف وأنتاج الفسائل وغيرها من هذه الأعمال التي تدخل في الزراعة الحديثة .

صوفان.. الاصلاحات ضرورة حتمية

إلى ذلك أضاف وزير التخطيط والتعاون الدولي، إن فكرة الاصلاحات السعرية هي ليست فكرة خارجة عن الاحتياج والضرورة ، فالاصلاحات السعرية تهدف أساسا إلى الحد من التدهور الاقتصادي ، والحكومة عندما وضعت قضية الاصلاحات السعرية كجزء من مجموعة الاجراءات التي ستتبعها في مجال الاصلاحات الشاملة الجانب الاقتصادي والمالي والاداري ، إنما لانها مدركة تماما ان الاعباء التي سيتحملها المواطن وبالذات المواطن اقل دخلا ستكون اشد إيلاما في حالة اذا استمرت الحلقات القائمة حاليا /العجز في الموازنة ، التضخم النقدي ، ارتفاع البطالة/ لو استمرت في هذا الاتجاه فإن العواقب ستكون أكثر إيلاماً ، والمواطن العادي وبالذات في الشرائح الأفقر في المجتمع هي التي ستتضرر بشكل اكبر لاحقا، وبالتالي موضوع رفع الدعم ليس ناتجا عن وجود رغبة في الحكومة مجرد الرغبة لرفع هذا الدعم، وانما هناك ضرورة اقتصادية تمليها هذه الحقائق ، وبالتالي هذا الموقف في الاسابيع الماضية بين مجلس النواب والحكومة قائم على اعتبار أن الحكومة لها مرئيات بشأن المستقبل، وبالتالي من واجبها ان تكون شجاعة وتتحمل مسئولياتها وأن توضح للسلطة التشريعية بان المستقبل يتطلب اتخاذ اجراءات مالية واقتصادية يكون فيها بعض الإيلام ولكن نتائجها ستكون أكثر تخفيفا للمشاكل الكبيرة التي يمكن ان تحصل على مستوى الاقتصاد الوطني وعلى مستوى الاضرار، التي يمكن أن تلمسها الفئات الفقيرة في المجتمع ، كما أن مسألة التعويضات المختلفة التي أشار اليها الأخ رئيس الوزراء تستهدف بالفعل الحد من مجمل الآثار السلبية التي يمكن ان تفرزها عملية الاصلاحات السابقة ، ليس هناك اطلاقاً من يختلف مع مايطرحه الكثيرون من أن هناك بعض الآلام التي ستنتج بالفعل، من خلال رفع اسعار المشتقات النفطية سواء بالنسبة للديزل او غاز البوتجاز وغيره ، لكن الآلام ستكون أكثر على الاسرة وعلى المواطن

وعلى الاقتصاد الوطني عندما تتفاقم عجوز الموازنة لتصل إلى مستويات ستؤثر تاثيرا سلبيا كبيرا على مستوى التضخم فيصبح ما تعطيه للمواطن باليد اليمنى يؤخذ باشكال اكبر عن طريق معدلات التضخم المرتفعة كما تفضل الاخ رئيس الوزراء في بداية حديثه وضرب لكم أمثلة عن أشكال التضخم التي تحصل في بعض البلدان ومنها في جنوب امريكا ، لكن في حقيقة الأمر مثل البدائل التي طرحتموها عملية الانخفاض في إنتاج النفط عملية ازدياد الانفاق العام عملية تحتاج الى معالجات حقيقية، يمكن أن تسبب بعض الالام لكنها معالجات تمليها هذه الضروريات، وهذا ما دفع الحكومة ان تقدم الى مجلس النواب رؤاها في الموازنة العامة للدولة بانه من الضروري اتخاذ مثل هذه الإجراءات حتى يمكن الحد من أشكال التراجع الذي يمكن ان يحصل على المستوى الاقتصادي .

وفي ما يتعلق بالاعتماد الإضافي لموازنة العام الماضي، ذكر نائب رئيس الوزراء وزير التخطيط والتعاون الدولي، بالنسبة للاعتماد الاضافي المبرر الحقيقي لفتح اعتماد